CC BY

College of Basic Education Research Journal

www.berj.mosuljournals.com

Kuwaiti-Iranian relations 1961-1988

Asaad Hamed Asaad

Article Information

Article history:

Received: February 15.2025

Reviewer: March 18.2025

Accepted: March 18.2025

Key words : : Kuwait, Iran, relations, oil, borders

Correspondence:

Abstract

Kuwaiti-Iranian relations from 1961 until 1988 represent a pivotal period in region's history, fluctuated between cooperation and tensions. with Kuwait's independence in 1961, relations between Kuwait and Iran were relatively stable. Under the rule of Shah, Iran sought to strengthen its ties with the Arab Gulf states, including Kuwait, through trade and oil, while Kuwait aimed to secure its economic stability through diverse commercial relations. At the same time, Iran sought to solidify its regional position.

Despite this cooperation, some tensions emerged between the two countries over border issues, as Iran attempted to expand its territorial waters, raising Kuwait's concerns over its maritime and oil interests. Despite these disputes, diplomatic relations prevailed, with Kuwait maintaining a policy of neutrality in regional conflicts.

However, things changed after Iranian Revolution in 1979, which led to establishment of Islamic Republic under Khomeini's leadership. revolution affected Kuwait's relations with Iran, as the new Iranian regime began to question intentions of Gulf states, including Kuwait, especially amid fears of influence of Iranian revolutionary currents and American presence in the region.

With the outbreak of Iran-Iraq war in 1980s, relations entered a phase of severe tension. Despite Kuwait's declaration of neutrality, it secretly provided Iraq with financial aid, which angered Iran. In turn, Iran became increasingly afraid from Kuwait's financial support for Iraq, leading to escalating tensions between the two nations.

At the same time, Iran's intervention in affairs of Bahrain and United Arab Emirates was seen by Kuwait as a threat to its national security. These political shifts pushed Kuwait to strengthen its alliances with major powers, such as United States, to ensure regional stability.

ISSN: 1992 – 7452

العلاقات الكويتية الايرانية ١٩٦١-١٩٨٨ م

اسعد حامد اسعد النعيمي

مستخلص البحث

تعد العلاقات الكويتية-الإيرانية بين ١٩٦١ و١٩٨٨ فترة محورية في تاريخ المنطقة، إذ شهدت تطورا متقلبا بين التعاون والتوترات السياسية في بداية هذه الفترة، ومع استقلال الكويت في ١٩٦١، كانت العلاقات بين الكويت وإيران مستقرة نسبيا، إذ سعت إيران تحت حكم الشاه إلى تعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربية، بما في ذلك الكويت، من خلال التجارة والنفط، كما كانت الكويت تسعى لتأمين استقرارها الاقتصادي من خلال علاقات تجارية متنوعة، بينما كانت إيران تسعى لتوطيد مكانتها الإقليمية.

رغم التعاون، نشأت بعض التوترات بين البلدين حول القضايا الحدودية، إذ حاولت إيران توسيع مياهها الإقليمية، ما أثار قلق الكويت بسبب مصالحها البحرية والنفطية، على الرغم من هذه الخلافات، استمرت العلاقات السياسية بشكل دبلوماسي، إذ حافظت الكويت على سياسة الحياد في الصراعات الإقليمية.

لكن الأمور تغيرت مع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، التي أسفرت عن قيام الجمهورية الإسلامية بقيادة الخميني، أثرت الثورة على العلاقات مع الكويت، إذ بدأ النظام الإيراني الجديد يشكك في نوايا دول الخليج، بما في ذلك الكويت، خاصة في ظل الخوف من تأثيرات التيارات الثورية الإيرانية والوجود الأمريكي في المنطقة.

مع بداية الحرب الإيرانية-العراقية في ١٩٨٠، دخلت العلاقات مرحلة من التوتر الشديد، رغم إعلان الكويت حيادها، فقد قدمت مساعدات مالية غير مباشرة للعراق، ما أثار غضب إيران، بالمقابل شعرت إيران بالقلق من دعم الكويت للعراق، مما أدى إلى تصاعد التوتر بين البلدين.

وفي نفس الوقت، بدأ التدخل الإيراني في شؤون البحرين والإمارات العربية المتحدة، وهو ما اعتبرته الكويت تهديدا لأمنها القومي، هذه التحولات السياسية دفعت الكويت إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، لضمان الاستقرار الإقليمي.

كلمات مفتاحية: الكويت، ايران، العلاقات، النفط، الحدود

المقدمة:

شهدت العلاقات الكويتية – الإيرانية خلال الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٠م تطورات كبيرة تأثرت بالمتغيرات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية داخل كلا البلدين، تأتي أهمية دراسة هذه الفترة كونها شهدت أحداثاً مفصلية، مثل استقلال الكويت عام ١٩٦١، والثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩، والحرب العراقية – الإيرانية التي امتدت بين ١٩٨٠ و١٩٨٨، إذ أثرت هذه الأحداث بشكل كبير على طبيعة العلاقة بين البلدين، سواء على مستوى التعاون أو التوتر.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقات الكويتية – الإيرانية خلال تلك الفترة، وتحليل العوامل التي أثرت فيها، سواء كانت جيوسياسية أو اقتصادية أو أيديولوجية، وكذلك إبراز الدور الذي لعبته القوى الدولية والإقليمية في تشكيل هذه العلاقات.

إشكالية البحث تتمثل في الإجابة عن السؤال التالي: كيف أثرت الأحداث الإقليمية والدولية بين عامي ١٩٦١ و١٩٨٨ على العلاقات الثنائية بين الكويت وإيران؟

تتبع مسار العلاقات بين البلدين عبر الزمن وتحليلها في سياق الأحداث الكبرى، وسيتم تقسيم البحث إلى مباحث تتناول الإطار التاريخي للعلاقات، المراحل المختلفة التي مرت بها، وأبرز القضايا التي أثرت على تفاعلاتهما خلال الفترة المدروسة.

من خلال هذا البحث، نسعى لتقديم فهم أعمق للعوامل التي حكمت العلاقة بين الكويت وإيران، ودراسة التحديات والفرص التي ظهرت خلالها، مما يسهم في فهم أوسع لتاريخ العلاقات الخليجية – الإيرانية بشكل عام.

المبحث الأول: الإطار التاريخي للعلاقات الكويتية – الإيرانية قبل عام ١٩٦١م

اولا: الخلفية التاريخية للعلاقات بين البلدين قبل عام ١٩٦١م.

تعد المنطقة الخليجية أكثر المناطق عرضة للاضطرابات وعدم الاستقرار، بحكم أهميتها في السياسة الدولية بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والجيو استراتيجية، كما تمثل إيران قوة إقليمية لها ثقلها وتأثيرها بالمنطقة، في ضوء ما تمتلكه من قوى شاملة الأبعاد (الكتلة الحيوية – القدرة الاقتصادية – القدرة العسكرية – القدرة السياسية – القدرة الإعلامية)، وسعيها لاستثمار موقعها الاستراتيجي ومكانتها التاريخية والحضارية، والإمكانات الاقتصادية المتاحة (تعد ثالث احتياطي للنفط في العالم بعد المملكة العربية

السعودية وكندا، وثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي بعد روسيا)، وتوظيف كل هذه القوى لدعم القدرات الأخرى خاصة السياسية والعسكرية[١].

واتسمت العلاقات الإيرانية – الكويتية بالحيوية والديناميكية إذ شهدت كثيراً من التطورات منذ قدم التاريخ من إذ الهجرات والتداخل، فضلا عن التبادل التجاري بين موانئ الكويت والمحمرة وبوشهر وبندر عباس، بالإضافة إلى تجارة الترانزيت (إعادة تصدير البضائع) والتي كان لها أسواقها الرائجة وعملاؤها الكثيرون في المدن الرئيسية في جميع أنحاء إيران إلى درجة تسمية أسواق البضائع الحيدة في إيران بالأسواق الكويتية[٢].

وكان لإيران اطماع كبيرة في امارات الخليج العربية إذ اتجهت إيران – خلال العهد البهلوي – بعد أن حققت سيطرتها على الساحل الشرقي إلى محاولة تحقيق هيمنتها على الساحل العربي، وكان يدفعها إلى ذلك ما يعانيه ذلك الساحل من أوضاع التجزئة والتفكك ، مستخدمة سلاحين أولهما الهجرة الإيرانية غير المشروعة وثانيهما إثارة ادعاءات تاريخية على امارات الخليج العربية لاسيما الكويت منها، وليس من شك في أن حرص بريطانيا على المحافظة على الأوضاع الراهنة في الخليج ، فضلا عن بروز المملكة العربية السعودية في عام ١٩٣٢م كانت من العوامل المهمة التي أدت إلى الحد من الطموحات الإيرانية آنذاك[٣].

وقد كان اول التدخلات الايرانية في الكويت عام ١٩٣٨، إذ اندلعت مظاهرات قادها أفراد من الجالية الإيرانية في منطقة الكوت على ساحل الخليج العربي بالكويت، احتجاجًا على فرض الحكومة الكويتية ضرائب مرتفعة ورسوم جمركية إضافية أثقلت كاهلهم، خاصة أن الجالية الإيرانية كانت تملك دورًا اقتصاديًا بارزًا في التجارة والصناعات الحرفية، وتطورت الاحتجاجات من مطالبات اقتصادية إلى مواجهات مع السلطات المحلية، وبرزت بوادر توتر اجتماعي بين الإيرانيين والسكان المحليين، فتدخلت الحكومة الإيرانية بشكل غير مباشر لدعم مواطنيها، إذ ضغطت على السلطات الكويتية لإيجاد حلول

---

[١]() الاخضر ايمان، العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩، ص٣١.

[٢]() سعد مجبل فلاح، البرنامج النووي الايراني واثراه على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢١م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، الاردن، ٢٠١٣، ص٧٤.

[٣]() جمال زكريا قاسم، العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الخلفية التاريخية لعوامل التوتر وإمكانات الوفاق، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران – المستجدات الدولية والأقليمية ومتطلبات التغيير، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٩، ص٢٥٢.

عادلة لمطالب الجالية، فأثار ذلك التدخل الايراني حساسيات سياسية مع الكويت، في ظل محاولات إيران تعزيز نفوذها في الخليج العربي، تعامل الشيخ أحمد الجابر الصباح[٤]، حاكم الكويت، مع الموقف بحكمة لتجنب التصعيد، وقدم تنازلات محدودة بتخفيف بعض الضرائب وطمأنة الإيرانيين حول حقوقهم الاقتصادية، هذه الأحداث عكست بداية محاولات إيران للتأثير على أوضاع الجاليات الإيرانية في الخارج، ومحاولة منها لجعلها ذريعة في التدخل بشؤون الدول الاخرى[٥].

شهدت العلاقات الكويتية الإيرانية خلال الحرب العالمية الثانية تطورات متأثرة بالسياقات الإقليمية والدولية الناتجة عن الحرب والوجود العسكري للقوى العظمى في منطقة الخليج، في هذه الفترة (١٩٣٩-١٩٤٥)، إذ أدت إيران دورا استراتيجيًا بوصفها ممرا هامًا لنقل الإمدادات العسكرية والاقتصادية للحلفاء، وهو ما انعكس على علاقتها مع الامارات الخليجية الصغيرة، ومنها الكويت، التي كانت آنذاك تحت الحماية البريطانية، وقد تأثرت بالوضع الإقليمي بشكل مباشر نتيجة التنافس بين بريطانيا والاتحاد السوفييتي وألمانيا النازية في السيطرة على الموارد والطريق المؤدي إلى الهند، بالرغم من عدم وجود صراعات مباشرة بين الكويت وإيران، إلا أن الوجود البريطاني في الخليج عموما أدى إلى توتر ضمني في علاقات الدول الخليجية مع إيران، وكان التنسيق بين الكويت وإيران محدودا، إذ انصب تركيزهما على القضايا التي تخص القوى الكبرى، لكن التقارب الثقافي والاجتماعي بين شعوب البلدين استمر، مدعوما بالتاريخ المشترك والعلاقات الأسرية والتجارية الطويلة[٦].

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومع تدفق النفط وتصديره وظهور آثاره بصورة واسعة في عام ١٩٤٦ على أبناء المجتمع الكويتي، أخذت قدرات الكويت الاقتصادية تنمو بصورة متسارعة، الأمر الذي

---

[٤]() الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٨٨٥-١٩٦١) هو الحاكم العاشر لدولة الكويت، تولى الحكم في ٢٩ اذار ١٩٢١ بعد وفاة والده الشيخ جابر المبارك الصباح امتدت فترة حكمه قرابة ثلاثين عامًا، شهدت خلالها الكويت تطورات سياسية واجتماعية مهمة، اكتسب خبرة سياسية كبيرة قبل توليه الحكم، حيث كان مسؤولًا عن الدفاع عن مدينة الكويت وشارك في محاربة الإخوان في موقعة الجهراء أسهم في توطيد علاقات الكويت الدولية، خاصة مع بريطانيا، حيث لبى دعوة رسمية لزيارة لندن بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، مؤشرا على مكانته السياسية البارزة للمزيد ينظر: عبدالله الحميدي محمد المطيري، الكويت في عهد الشيخ احمد الجابر الصباح١٩٢١-١٩٥٠م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بنها، كلية الاداب، مصر، ٢٠١٨، ص٢٥.

[٥]() حسين عبد الحسين عباس وحسين فالح جياد، ايران والكويت موجز العلاقات السياسية، دار الفرات للثقافة والاعلام، (العراق، ٢٠٢٤)، ص٥١.

[٦]() قناة الكويت الفضائية، برنامج لقاء خاص، تقديم صباح زنكنه و محمد علي اذرشيب، العلاقات الكويتية الايرانية والتواصل الثقافي،١٠ ايار ٢٠١٢.

قابله زيادة تدفق اليد العاملة، نتيجة لتوفر فرص العمل، لاسيما أن اكتشاف النفط أدى إلى حدوث طفرة هائلة في متوسط الدخل الفردي إلى جانب ذلك إن الكويت تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة للناتج الإجمالي، وعلاقته الواضحة بعائدات النفط ، فأسفر ذلك الارتباط الوثيق بين الدخول المرتفعة للسكان المواطنين وبين نسبة الوافدين من إجمالي السكان، وشهدت الكويت تدفقا كبيرا للعمالة الإيرانية، التي كان لها دور بارز في تطوير القطاع النفطي والبنية التحتية، جاء ذلك نتيجة للاحتياج الماس لعمالة ماهرة وغير ماهرة في الحقول النفطية والمشاريع الإنشائية، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة في إيران التي دفعت الكثيرين للهجرة بحثا عن فرص أفضل، كانت العمالة الإيرانية متنوعة، شملت الفنيين والمهندسين إلى جانب العمال غير الماهرين الذين عملوا في البناء والنظافة، هذا التدفق السريع أثار بعض المخاوف الكويتية بسبب الأطماع الإيرانية في المنطقة، ورغم هذه المخاوف، استمر الإيرانيون في التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالكويت[٧].

بسب تزايد الاطماع الايرانية في الكويت بعد اكتشاف النفط عام ١٩٣٢ سعت الحكومة الإيرانية لفتح قنصلية في الكويت في ظل الحماية البريطانية عليها، ففي تشرين الثاني عام ١٩٥٤م، طالبت ايران بفتح قنصلية في الكويت، كما ورد في برقية من السفارة البريطانية في طهران إلى المقيم البريطاني في الخليج، فرفض المقيم البريطاني في الخليج الطلب الإيراني، مبرراً ذلك بأن بريطانيا رفضت طلبات مماثلة من مصر ولبنان، ووافق امير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح[٨] على هذا الرفض، اعتقد المقيم أن الشيخ سيكون أقل ترحيباً بالطلب الإيراني مقارنة بأي دولة إسلامية أخرى، خشية أن يؤدي السماح للإيرانيين بفتح قنصلية إلى مطالبة الدول العربية بالمثل، مما قد يضعف العلاقة الخاصة بين بريطانيا والشيخ، زعمت إيران أن لديها أعداداً كبيرة من رعاياها في الكويت، لكن المقيم البريطاني اعتبر هذه

---

[٧]() عباس وجياد، المصدر السابق، ص٥٢.

[٨]() الشيخ عبد الله السالم الصباح هو الحاكم الحادي عشر للكويت، وُلد عام ١٨٩٥ وتوفي في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦٥، تولّى الحكم عام ١٩٥٠ وعُرف بحكمته واهتمامه بتطوير الكويت سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كان له دور بارز في إلغاء معاهدة الحماية البريطانية عام ١٩٦١، وافتتح المجلس التأسيسي لوضع دستور الكويت. عُرف بتواضعه وبساطته وسعيه للإصلاح، وشارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية للمزيد ينظر: ميثم مجيد عبد الجبوري و مرتضى خلف حسين السهلاني، الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت ١٨٩٥-١٩٦٥، مجلة اداب ذي قار، المجلد ١، العدد٣٥، جامعة ذي قار، كلية الاداب، العراق، ٢٠٢١، ص ص ٢٧٨-٢٧٩. .

الأعداد مبالغاً فيها، واقترح أن يتولى القنصل الإيراني في البصرة زيارة الكويت لرعاية مصالحهم، لكن ظلت هذه المطالب مستمرة قبيل استقلال الكويت عام ١٩٦١م[٩].

قبل استقلال الكويت عام ١٩٦١، اتسمت العلاقات الكويتية الإيرانية بروابط تجارية وثيقة بفضل القرب الجغرافي والتكامل الاقتصادي، كانت الكويت تستورد العديد من السلع والمواد الأساسية من إيران، في حين اعتمدت إيران على الكويت كمركز تجاري حيوي في الخليج العربي، مع اكتشاف النفط، تطورت العلاقات الاقتصادية بشكل أكبر، لكن التطلعات الإيرانية الإقليمية أثارت بعض التوترات السياسية، ورغم ذلك، حرصت الكويت على الحفاظ على علاقات متوازنة مع إيران، مركزة على المصالح الاقتصادية المشتركة ومتجنبة أي تصعيد سياسي قد يهدد استقرار المنطقة.

المبحث الثاني: العلاقات الكويتية – الإيرانية (١٩٦١-١٩٧٩)

اولا: الاعتراف الإيراني باستقلال الكويت.

حصلت الكويت على استقلالها في ١٩ حزيران ١٩٦١م ، إذ وقع حاكمها الشيخ عبد الله السالم الصباح وثيقة إلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي كانت قد أُبرمت عام ١٨٩٩، وحلت محلها معاهدة التشاور (الصداقة) الكويتية البريطانية، لتنهي بذلك قرابة ستة عقود من الحماية البريطانية، هذه الخطوة جاءت في إطار رغبة الكويت في تعزيز سيادتها واستقلالها، مدفوعةً بالتغييرات السياسية والاقتصادية في المنطقة آنذاك، ولا سيما اكتشاف النفط وتزايد أهميته، وبعد الاستقلال، سارعت الكويت إلى بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتطوير بنيتها التحتية، كما انضمت إلى المنظمات الإقليمية والدولية مثل جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لتعزيز مكانتها الدبلوماسية، وجاء هذا الاستقلال ليؤكد رؤية الشيخ عبد الله السالم في بناء دولة ذات سيادة تقوم على أسس المشاركة السياسية والتنمية المستدامة، وشكل الاستقلال بداية مرحلة جديدة من التنمية الوطنية، وتطوير العلاقات الإقليمية والدولية[١٠].

كان موقف إيران من استقلال الكويت إيجابيا ومؤيدا بشكل واضح، فقد كانت إيران من أوائل الدول التي سارعت إلى الاعتراف الرسمي باستقلال الكويت فور إعلانها الانفصال عن الحماية البريطانية وكان الاعتراف له دلالات سياسية مهمة، إذ أكدت حكومة طهران برئاسة علي اميني (١٩٦١-١٩٦٢) من خلاله احترامها لسيادة الكويت كدولة مستقلة، ورفضها لأي تدخلات خارجية قد تهدد استقرار المنطقة، جاء

---

[٩]() عبدالله بن سراج عمر، المساعي الإيرانية لفتح قنصلية في الكويت، مجلة وقائع تاريخية، العدد٣، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات التاريخية، مصر، ٢٠٠٥، ص١٥٦.

[١٠]() اسامة عبد الخالق عايد عمر و محمد يوسف ابراهيم القريشي، استقلال الكويت وموقف اليابان منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد٣١، العدد١١، كلية التربية للعلوم الانسانية، العراق،٢٠٢٤، ص٢٢٩.

هذا الموقف الإيراني في سياق سعيها لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربي، والتأكيد على سياسة حسن الجوار في فترة كانت تشهد توترات إقليمية نتيجة التغيرات السياسية في المنطقة، كما ساعد الاعتراف الإيراني المبكر في تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين، وساهم في تأسيس تعاون مستقبلي في مجالات متعددة، مع الإبقاء على احترام متبادل لحدود وسيادة كل دولة[١١].

وفي السياق نفسه، رحب الشاه محمد رضا بهلوي (١٩٤١-١٩٧٩) باستقلال الكويت من خلال برقية تهنئة بعثها الى شيخ الكويت عبد الله السالم في ٨ تموز ١٩٦١م، تلاها قيام وفد إيراني بزيارة الكويت تأكيداً على موقف إيران المؤيد للاستقلال، واوضح اعضاء الوفد ان الحكومة الايرانية على استعداد للمشاركة في الدفاع عن استقلال الكويت، إذ احتجت الحكومة العراقية على الموقف الإيراني وعدته موقفاً استفزازياً، الهدف منه الاساءة للعراق، كانت إيران تدرك بوضوح ان امتداد العراق على طول السواحل الكويتية سوف يعطيه اطلالة بحرية كبيرة تخلق منه قوة اقتصادية وسياسية تشكل خطراً عليها، تنافسها على زعامة الخليج العربي[١٢].

ثانيا: الموقف الايراني تجاه المطالبة العراقية بالكويت ١٩٦١-١٩٦٣م.

في أعقاب إعلان استقلال الكويت في عام ١٩٦١م، حاول العراق استغلال فك ارتباط الكويت عن بريطانيا لضمها إلى أراضيه، وفي ٢٥ حزيران ١٩٦١، عقد رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم(١٩٥٨-١٩٦٣) مؤتمرا صحفيا في مقره، أعلن فيه بشكل صريح مطالبة العراق بالكويت، زاعما أن الكويت جزء لا يتجزأ من التراب الوطني العراقي، هذا الادعاء أثار توترا كبيرا في المنطقة، إذ تصاعدت المخاوف من احتمال وقوع اعتداء عسكري عراقي على الكويت، وردا على ذلك، سارعت حكومة الكويت إلى طلب الدعم من بريطانيا، التي كانت حديثة الانسحاب من حماية الكويت، وكذلك من جامعة الدول العربية، أدى هذا الموقف إلى إثارة ردود فعل عربية وإقليمية ودولية واسعة، إذ برزت مخاوف حقيقية من أن يؤدي التصعيد العراقي إلى تهديد استقرار المنطقة، وهو ما دفع العديد من الأطراف الدولية والإقليمية إلى اتخاذ خطوات لضمان حماية سيادة الكويت ومنع وقوع أي تدخل عسكري[١٣].

---

[١١]() راشد مزيد الصانع واخرون، العلاقات الكويتية الايرانية وسبل تطورها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت،٢٠٠٣)، ص١٥.

[١٢]() مسلم هادي عبدالله العسكري، الموقف الايراني من مطالبات العراق بالكويت ١٩٦١-١٩٦٣م، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، المجلد٤، العدد١٤، جامعة مصطفى الامين، العراق،٢٠٢٤، ص٩٨٦.

[١٣]() قحطان احمد فرهود، العلاقات الكويتية الايرانية ١٩٦١-١٩٩٠م دراسة تاريخية، مجلة الفتح، المجلد٤، العدد٣٦، كلية التربية الاساسية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠٠٨، ص١.

تلّقت الحكومة الايرانية مطالبة العراق بعائدية الكويت له باهتمام بالغ، ووجدت الفرصة مؤاتية لتقوية موقعها امام جارها العربي الذي سينشغل حتما عن دعمه المتزايد للحركة الكردية المسلحة، وسيخف الضغط على طموحاتها التوسعية في شط العرب، واتسم موقف ايران بمحاولة استغلال اندلاع ازمة العلاقات العراقية الكويتية، لتحقيق أكثر من هدف في علاقاتها الخارجية واهمها اضعاف قوة عبد الكريم قاسم، وكبح جماح الثورة العراقية وتوجهاتها التحررية، والضغط على العراق باتجاهين اولهما التنازل لها عن جزء من اقليمه المائي في شط العرب، وثانيهما التقرب من دول الخليج العربية وطرح نفسها حامية لها وصمام الأمان للحفاظ على توازن المنطقة واستقرارها[١٤].

استمرت إيران في دعمها للكويت بالرغم من التحذيرات العراقية، إذ أعلن وزير الخارجية العراقي، هاشم جواد(١٩٥٩-١٩٦٣)، أن العراق سيقطع علاقاته مع أي دولة تعترف رسمياً بالكويت، لم تلقَى تلك التحذيرات صدى لدى المجتمعين العربي والدولي، بما في ذلك إيران التي واصلت إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع الكويت، وتمثل ذلك بإعلان إيران افتتاح سفارتها في الكويت في تشرين الاول ١٩٦١م، فيما افتتحت الكويت سفارتها في طهران في اذار ١٩٦٢م، رد العراق على ذلك بسحب سفيره من طهران وتقديم احتجاج رسمي إلى السفير الإيراني في بغداد، مطالباً إياه بمغادرة البلاد، علاوة على ذلك، قررت الحكومة العراقية قطع علاقاتها مع الدول التي اعترفت بالكويت، وفي ٨ أغسطس ١٩٦٢م، أعلنت وزارة الخارجية العراقية سحب سفرائها من هذه الدول، وأمرت سفراءها بمغادرة العراق، ومن بينها اليابان، الأردن، تونس، لبنان، مصر، إيران، والولايات المتحدة[١٥].

ساهم الموقف الإيراني الداعم للكويت في تعزيز مكانتها كدولة مستقلة، إذ حصلت على اعتراف ودعم القوى الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة، إلى جانب الاعتراف العربي بسيادتها على أراضيها، وفي المقابل، اتخذ العراق موقفاً حاداً بقطع علاقاته مع الدول التي اعترفت بالكويت، مما أدى إلى تعرضه لعزلة سياسية دولية وعربية، استمرت هذه العزلة حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣م الذي أسقط حكم عبد الكريم قاسم، إذ اعترف قادة الانقلاب باستقلال الكويت، إلا أن قضية ترسيم الحدود بين البلدين ظلت عالقة.

ثالثا: العلاقات الكويتية-الايرانية ١٩٦٣-١٩٧٩م

بعد استقلال الكويت حدث نوع من الخلافات بين الجانب الكويتي والايراني، وذلك بسبب ترسيم الحدود، وفي إطار سعي الكويت لإنهاء حالة التوتر السياسي مع إيران، خاصة فيما يتعلق بالخلافات حول

---

[١٤]() رماح سعد مرهون المعموري، موقف ايران من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١، مركز الرافدين للحوار، (لبنان، ٢٠٢١)، ص٢٦.

[١٥]() العسكري، المصدر السابق، ص٩٨٧.

الحدود البحرية، وجه وزير الخارجية الكويتي، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح(١٩٦٣-١٩٩١)، دعوة إلى نظيره الإيراني عباس آرام[١٦]، لزيارة الكويت، جاءت الدعوة بهدف التباحث حول القضايا العالقة، بما في ذلك مسألة ترسيم الحدود، في خطوة تعكس رغبة الكويت في تعزيز الاستقرار الإقليمي وتجنب التصعيد، وفي الأول من نيسان عام ١٩٦٤، التقى الوزيران للتباحث حول القضايا العالقة، ومع ذلك، لم تسفر المباحثات إلا عن الاتفاق على تنظيم مشروع لدراسة هذه المسألة في المستقبل، دون تحديد وقت نهائي للبت فيها، مما أبقى القضية مفتوحة للنقاش في مراحل لاحقة[١٧].

في سياق المساعي الكويتية لمعالجة القضايا العالقة مع إيران، أرسلت الكويت في عام ١٩٦٥م وفداً برئاسة عبد الله الجابر(١٩٦٥-١٩٧١)، وزير التجارة والصناعة، إلى إيران، جاءت هذه الخطوة بهدف التباحث حول مسألة الجرف القاري[١٨] ونشاط المتسللين الإيرانيين غير الشرعيين إلى الكويت، ورغم هذه القضايا، استمرت العلاقات الودية بين البلدين، في تلك الفترة، ركزت الخارجية الكويتية جلّ اهتمامها على بناء علاقاتها مع دول المنطقة العربية، بينما بدا اهتمامها بإيران محدوداً، هذا ما أكده تقرير السفارة

---

[١٦]() عباس آرام (١٨٩٩-١٩٨٤) هو دبلوماسي وسياسي إيراني بارز، بدأ حياته المهنية في القنصلية الإيرانية في الهند، ثم التحق بوزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٣٥، شغل عدة مناصب دبلوماسية رفيعة، منها سفير إيران في اليابان والصين، كما عمل مستشارًا في السفارات الإيرانية بواشنطن وبغداد، تولى منصب وزير الخارجية الإيرانية في حكومات متعددة بين ١٩٦٢ و١٩٦٦، بعد الثورة الإسلامية، اعتقل ثلاث سنوات ثم أُطلق سراحه بسبب تدهور صحته للمزيد ينظر: نعيم جاسم محمد الدليمي، عباس ارام ودوره الدبلوماسي في وزارة الخارجية الايرانية حتى عام ١٩٦٦م، مجلة مدارات ايرانية، المجلد٦، العدد٢٠، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانية، ٢٠٢٣، ص٦٩.

[١٧]() عباس والجياد، المصدر السابق، ص٨٥.

[١٨]() الجرف القاري: هو الامتداد الطبيعي لليابسة تحت سطح البحر، ويمتد حتى نقطة يبدأ عندها الانحدار الحاد نحو أعماق المحيط. يتميز هذا الجرف بغناه بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، ما يجعله منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة، الخلاف بين الكويت وإيران مرتبط بالجرف القاري في منطقة الخليج العربي، خاصة في ما يتعلق بحقل الغاز المعروف باسم "الدرة" في الكويت و"آرش" في إيران. يعود النزاع إلى تداخل حدود= =الجرف القاري بين البلدين، حيث تدعي كل منهما أن أجزاء من الحقل تقع ضمن منطقتها الاقتصادية، تطالب إيران بمفاوضات ثلاثية مع الكويت والسعودية لترسيم الحدود، بينما تؤكد الكويت والسعودية أن الحقل ملكية مشتركة بينهما فقط، هذا الخلاف يعكس الأهمية الكبيرة للجرف القاري كمصدر للثروات الطبيعية وأساس لترسيم الحدود البحري للمزيد ينظر: استقلال دليل العازمي، خلافات الحدود البحرية بين الكويت وايران ازمة الجرف القاري وحقل الدرة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد٥٢، العدد٣، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٢٣.

البريطانية في الكويت آنذاك، الذي أشار إلى غياب قلق واضح لدى الكويت تجاه إيران، باستثناء مسألتي الحدود البحرية والجرف القاري، بالإضافة إلى أوضاع الجالية الإيرانية في الكويت[١٩].

في شتاء عام ١٩٦٧، أعلنت بريطانيا قرارها بتخفيض قواتها العسكرية شرق السويس، مما دفع أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح إلى زيارة طهران في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٨م، لمناقشة أمن منطقة الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، وفي ١٦ كانون الثاني من العام ذاته، أكد رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون استعداد بلاده لسحب قواتها من شرق قناة السويس، استجابة لذلك، أعلن شاه إيران محمد رضا بهلوي استعداد بلاده لملء الفراغ العسكري في المنطقة بهدف منع تدخل القوى السوفيتية أو أي قوى أجنبية أخرى في شؤون الخليج العربي، وشهدت العلاقات الكويتية–الإيرانية تطوراً ملحوظاً تمثل بزيارة الشاه للكويت في ٩ تشرين الثاني ١٩٦٨، إذ ناقش الجانبان أمن الخليج العربي ودور إيران في الدفاع عن دول المنطقة بعد انسحاب بريطانيا، بالإضافة إلى ضرورة الاتفاق على حل مشكلة الجرف القاري بين البلدين وتشكيل لجان مشتركة لترسيم الحدود البحرية[٢٠].

في سياق تعزيز العلاقات، زار وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي(١٩٦٧–١٩٧١) الكويت في ٥ تموز ١٩٧٠، وهي زيارة استمرت يومين وأسفرت عن توقيع اتفاقية الجرف القاري بين البلدين، أظهرت إيران خلال تلك الفترة معارضة شديدة لأي نية لإلغاء الانسحاب البريطاني من المنطقة، وهو ما بدا بتأثير من الولايات المتحدة الأمريكية، من جانبه، أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد دعم الكويت لسياسة إيران الداعية إلى مغادرة القوات البريطانية منطقة الخليج العربي، مما يعكس تنسيقاً سياسياً مشتركاً بين الطرفين للتعامل مع تحديات تلك المرحلة[٢١].

دخلت مسألة جديدة في بداية السبعينات وهي الجزر العربية الثلاث في الخليج ، وبخاصة بعد اعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب عسكرياً من منطقة الخليج العربي إن هذا القرار كان احد الأسباب التي دفعت إيران إلى الإقدام على احتلال الجزر الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) عام ١٩٧١ م ، ولكن ذلك لا يعني أن هذا هو السبب الوحيد فضعف الوضع العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ م،

---

[١٩]() مهدي حامد احمد، العلاقات الكويتية في عهد صباح السالم ايران– الولايات المتحدة الامريكية– بريطانيا نموذجا ١٩٦٥–١٩٧٧م ،المجلة المركزية لجامعة الامام المهدي، العدد٥، جامعة الامام المهدي، السودان، ٢٠١٥، ص١١٨.

[٢٠]() فرهود، المصدر السابق، ص٢.

[٢١]() عاصم زغير عوده و اراء جميل ، المعارضة الكويتية وموقفها من الانسحاب البريطاني والثورة الاسلامية في ايران، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد٢٩، العدد١٢٢،ةكلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العراق،٢٠٢٣، ص٢٠٠.

ورحيل الرئيس المصري جمال عبد الناصر(١٩٥٢-١٩٧٠) كل ذلك قد دفعا إيران إلى تحقيق حلمها باحتلال هذه الجزر والذي استمر طويلا، فضلا عن عن الأسباب الاستراتيجية والاقتصادية التي كان لها سببا في الاطماع الايرانية[٢٢].

بعد ان احتلت إيران الجزر الإماراتية الثلاث ، مبررة ذلك باسترجاع أراضٍ تعدها جزءاً من سيادتها، أدان المجتمع الدولي والعربي هذا الاحتلال، وكان الموقف الكويتي من أبرز وأشد المواقف صلابة، اذ اجتمع مجلس الأمة الكويتي في جلسة استثنائية، إذ صوت أعضاؤه بالإجماع على مشروع يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وتقديم الدعم للإمارات العربية المتحدة، ونقل القضية إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، كما استنكر وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر الصباح هذا الاحتلال، مشيراً إلى تحذيرات كويتية سابقة للدول الكبرى من نية إيران الاستيلاء على الجزر، وأرسل أمير الكويت برقية إلى حاكم رأس الخيمة، مؤكداً دعم الكويت لعروبة الجزر ورفضها للتوسع الإيراني في الاراضي العربية لاسيما الخليجية منها[٢٣].

في عام ١٩٧٣م، وقعت الأزمة الثانية بين العراق والكويت، والتي عُرفت بـ"الأزمة الصامتة"، إثر ضرب العراق الأراضي الحدودية الكويتية ومحاولة فرض أمر واقع في المنطقة، قوبل هذا التصرف برفض دولي، وكانت إيران من أبرز الدول التي شجبت هذا الاعتداء، وأعلنت إيران موقفها الحاسم الرافض لأي تعديلات جغرافية أو سياسية في المنطقة، واعدت ذلك السلوك يشكل تهديداً لاستقرار الخليج العربي، كما أبدت إيران استعدادها لإرسال قوات عسكرية لحماية الكويت والدفاع عن سيادتها، يأتي هذا الموقف الإيراني في سياق التوترات الإقليمية التي ميزت تلك الفترة، والتي عكست صراعات النفوذ بين القوى الكبرى والإقليمية[٢٤].

---

[٢٢]() عبدالمالك خلف، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج : دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية ١٨٨٧ – ١٩٧١ م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد١٤، العدد٥٥، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٩٨٨، ص١٤٢.

[٢٣]() مسلم هادي عبدالله، موقف الكويت من الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات العربية الثلاث "أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى": دراسة تاريخية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد٢، عدد١٢،مركز ابن العربي للثقافة والنشر، فلسطين، ٢٠٢٢، ص٤٠٨.

[٢٤]() عبدالرضا علي أسيرى، العلاقات الكويتية – الإيرانية : الطموح والعقبات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد٣٤، العدد١٢٩، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٨، ص٥٨.

بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٩، تابعت الكويت عن كثب تطورات الأوضاع الداخلية في إيران، وظهور حركات المعارضة ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي، وكانت حكومة الكويت تنظر إلى استقرار النظام الشاهنشاهي كركيزة أساسية لضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وحرصت على الحفاظ على الوضع القائم لتجنب أي انعكاسات سلبية على أمنها الوطني في هذا السياق، رفضت الكويت استقبال الساسة الإيرانيين المعارضين، وفي مقدمتهم رجل الدين الامام روح الله الخميني، الذي طُرد من العراق في تشرين الاول ١٩٧٨ قبيل اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية بعدة أشهر، ثم أرسلت الكويت وفداً رفيع المستوى إلى طهران مبعوثاً من أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، وأكد الوفد رغبة حكومة الكويت في عودة الهدوء إلى الساحة الإيرانية، مما يعكس حرص دولة الكويت على استقرار النظام السياسي في إيران خلال تلك الفترة[٢٥].

المبحث الثالث: العلاقات الكويتية – الإيرانية بعد الثورة الإسلامية (١٩٧٩-١٩٩٠)

اولا: موقف الكويت من الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩م

في عام ١٩٧٩، شهدت إيران تحولاً جذرياً في نظامها السياسي مع قيام الثورة الإسلامية بقيادة آية الله روح الله الخميني، التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي بعد عقود من الحكم. جاءت الثورة نتيجة تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن تنامي المعارضة للنظام الشاهنشاهي، الذي اتهم بالفساد والتبعية للقوى الغربية، كان لهذا التحول أثر كبير على منطقة الخليج العربي، إذ أثارت الثورة مخاوف دول المنطقة، بما في ذلك الكويت، من انتشار الأفكار الثورية والتأثير على استقرار الأنظمة الحاكمة، تميزت الثورة بطرحها لنظام جديد قائم على "ولاية الفقيه"، مما مثّل تغييراً جذرياً في طبيعة الحكم في إيران، وتحولها من ملكية علمانية إلى جمهورية إسلامية. وقد أكدت الكويت منذ البداية أهمية التكيف مع التحولات الجديدة، مع الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، وهو ما دفعها إلى اتخاذ مواقف حذرة ومتوازنة تجاه إيران بعد الثورة[٢٦].

مع اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، اصبح هناك تأثير الثورة الإيرانية على الحراك الإسلامي والسياسي في الكويت، إذ تأثر التيار الإسلامي الشيعي في الكويت بالثورة، مما أدى إلى بروز حركة مسجد شعبان بقيادة السيد عباس المهري، ونظمت الحركة مظاهرة انطلقت من منزل المهري إلى السفارة الإيرانية، إذ استبدل المتظاهرون العلم الإيراني بشعار الثورة "الله أكبر"، ما أدى إلى اشتباكات عنيفة

---

[٢٥]() فرهود، المصدر السابق، ص٣.

[٢٦]() ناديا كريمي، كيف انتصرت ثورة ١٩٧٩ التي خلقت نظام الجمهورية الاسلامية الايرانية، موسوعة رصيف٢٢، حزيران ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://raseef22.net/article

مع قوات الأمن واعتقال القائمين عليها، ورغم النشاط السياسي الظاهر في تلك الفترة، أكد السيد أحمد عباس المهري أن والده كان يركز على العمل الديني وتمثيل المراجع، بينما ادى أحمد دوراً في توجيه والده سياسياً خلال الثورة في ايران، إذ عُرف السيد عباس بنقده الشديد لنظام الشاه، مما أثار استياء السفارة الإيرانية، ونتيجة لذلك، جرى لقاء سري بين الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح رئيس المباحث العامة والسيد عباس، إذ طُلب منه تقليل انتقاداته للشاه لما لهذا الموضوع من حساسية سياسية على العلاقات بين البلدين[٢٧].

وعلى الرغم من ذلك فأن الكويت أجبرت نتيجة الوضع القائم في منطقة الخليج على تغيير سياستها وعلاقاتها الثنائية مع إيران، إذ سعت إلى تطبيع علاقاتها مع النظام الجديد، فأرسلت وزير خارجيتها صباح الأحمد الجابر الصباح إلى طهران في حزيران ١٩٧٩ لتهنئة قيادة الثورة بقيام النظام الجديد ، والتقى بنظيره صادق قطب زاده(١٩٧٩-١٩٨٠)، وأكد الطرفين على الاحترام المتبادل لاستقلال كامل أراضي البلدين وإقرار الأمن في الخليج بواسطة دول المنطقة، وبالمقابل زار الكويت وزير الخارجية الإيراني المذكور، وأجرى مقابلة مع أمير دولة الكويت معبراً له عن رغبة بلاده بتوسيع آفاق التعاون بين البلدين وإزالة أي معوقات بينهما أن وجدت[٢٨].

ثانيا: الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وموقف الكويت منها

مع بداية عام ١٩٨٠ بدأت اوضاع منطقة الخليج العربي تزداد سوءا بسبب التهديدات المتبادلة بين العراق وإيران، واتجهت الامور نحو منعطف وازمة خطيرة عندما قام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر في ١٧ ايلول ١٩٨٠، بدأت حملة التصعيد تأخذ طريقها بين العراق وإيران وتمثلت في حوادث عسكرية عدة على الحدود بين البلدين انتهت بإعلان قيام الحرب بينهما في ٢٢ أيلول ١٩٨٠، وتقف وراء قيام الحرب اسباب عدة، من أهمها قيام الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الدول المجاورة، إذ تعد هذه الثورة متغيرا مهما في النصف الثاني من القرن العشرين[٢٩].

---

[٢٧]() احمد عبد الستار كاطع، موقف الكويت من سياسة ايران الخارجية ١٩٧٨-١٩٧٩م، مجلة الخليج العربي، المجلد٥٠، العدد٤، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٢٢، ص٧٠.

[٢٨]() محمد سالم الكواز، العلاقات الكويتية الايرانية ١٩٧٩-١٩٩١م، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد٧، العدد٣، جامعة كركوك، العراق، ٢٠١٢، ص٢.

[٢٩]() علي عبد الحسن عبدالله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان، (دمشق،٢٠١١)، ص١١١؛ عبدالكريم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الايرانية واثرها في دول الخليج العربي، مكتبة العبيكان،(الرياض،٢٠٠٤)، ص١٦٢.

مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، اتخذت الكويت موقفاً معارضاً لهذه الحرب الدامية، نظراً لتداعياتها الخطيرة على استقرار وأمن منطقة الخليج العربي. دعت الكويت إلى ضرورة وقف القتال وحقن الدماء بين الجانبين، معربة عن قلقها من تصاعد النزاع وتأثيره على الدول المجاورة. وأكدت القيادة الكويتية استعدادها لبذل جهود الوساطة بين العراق وإيران بهدف إنهاء الحرب وإيجاد تسوية سلمية تحفظ مصالح الطرفين[٣٠].

ولكن رغم هذه المساعي لم تكن الكويت بمنأى عن تداعيات الحرب العراقية–الإيرانية، إذ امتدت نيران الصراع إلى أراضيها وأجوائها، ففي ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠، اخترقت الطائرات الإيرانية المجال الجوي الكويتي، أعقب ذلك هجمات متكررة على منطقة العبدلي، كان أبرزها في ١٣ تموز و١٢ تشرين الثاني ١٩٨١م وفي كل مرة، كانت وزارة الخارجية الكويتية تستدعي السفير الإيراني علي شمس أردكاني(١٩٨٠–١٩٨١)، وتسلمه مذكرات احتجاج شديدة اللهجة، محذرة من العواقب الوخيمة لاستمرار النهج العدواني الإيراني، وبالرغم من تلك التحذيرات، استمرت الهجمات الإيرانية وأعمال التخريب، حتى داخل الأراضي الكويتية، مما أدى إلى تصاعد التوتر التدريجي في العلاقات بين البلدين، وقد تفاقم هذا التوتر مع دعوة الكويت إلى تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وهو ما اعدته إيران خطوة لتوحيد الصفوف الخليجية في مواجهة تحدياتها الإقليمية[٣١].

ونتيجة لتلك الاعتداءات المستمرة، تغير الموقف الكويتي اتجاه الحرب، وبدأت تقف مع العراق في مجريات الحرب، إذ قدمت الكويت دعماً مالياً كبيراً للعراق بهدف مواجهة التهديد الإيراني ومنع انتقال أفكار الثورة الإسلامية إلى الكويت، وتراوحت المساعدات بين هبات مالية وقروض لدعم الجيش العراقي وتعزيز قدراته، وتشير التقديرات إلى أن الدعم الكويتي بلغ حوالي ٣٠ بليون دولار وفق بعض المصادر، بينما قدرت مصادر أخرى أن الكويت قدمت قروضاً بقيمة ٦ بلايين دولار في عدة مراحل خلال الأعوام ١٩٨٠–١٩٨١، هدفت هذه المساعدات إلى دعم الاقتصاد العراقي، لتمويل إعادة إعمار المناطق المتضررة، وتسديد ديون العراق للدول الأجنبية، وعلى الرغم من حجم الدعم، كان موقف الكويت يهدف بالأساس إلى حماية أمنها القومي وتجنب تصاعد الصراع بين البلدين، في ظل المخاوف من تأثير الثورة الإيرانية[٣٢].

---

[٣٠]() أسيرى، المصدر السابق، ص٥٩.

[٣١]() فرهود، المصدر السابق، ص٥.

[٣٢]() علي عبدالرحمن الكندري، موقف جمهورية ايران من أزمة احتلال العراق للكويت ١٩٩١ – ١٩٩٠ :سياسه الحياد الايجابي، حوليات اداب عين الشمس، عدد٤٤، جامعة عين شمس، كلية الآداب، مصر، ص٢٥٤.

ثالثا: استهداف السفن الكويتية في الخليج خلال الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٤-١٩٨٨م

خلال الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، برز استهداف ناقلات النفط كأحد أخطر فصول الصراع، إذ تعرضت الناقلات النفطية والتجارية الكويتية لاعتداءات متكررة من قبل إيران، في إطار محاولاتها تقويض صادرات النفط العراقية وحلفائها في الخليج، وشكّل استهداف الناقلات جزءاً من ما عُرف بـ"حرب الناقلات"، التي هدفت إلى الضغط على الدول الداعمة للعراق، ومن بينها الكويت، بسبب دورها الحيوي في تمويل ودعم الاقتصاد العراقي خلال الحرب.

في ربيع عام ١٩٨٤، تعرضت السفن المحايدة وغير المحايدة لهجمات ايرانية في الخليج العربي، مما أثر بشكل كبير على ردود فعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لا سيما بعد ان أصبحت المواجهات تهدد شريانها الحيوي، ففي ١٣ ايار ١٩٨٤، قصفت الناقلتان الكويتيتان للنقط "أم القصبة" و"بحرة"، وفي ١٦ ايار ١٩٨٤، وتعرضت الناقلة السعودية للنفط "مفخرة ينبع" للهجوم في ميناء رأس تنورة السعودي، وهي محملة بحوالي ٢١٠ ألف طن، اتهمت الكويت رسمياً إيران بالمسؤولية عن قصف الناقلتين، بينما هددت إيران بجعل طرق الملاحة في الخليج غير آمنة إذا استمر تهديد طريق مينائها النفطي في جزيرة خرج[٣٣].

جاء رد الحكومة الكويتية، في ٢١ ايار ١٩٨٤م، عندما خاطبت مجلس الامن الدولي لتسجيل شكوى بخصوص الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجه من وإلى موانئ المملكة والكويت، وبناء على هذه الرسالة فقد صدر قرار مجلس الامن رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٨٤ وابرز ما جاء في القرار، ان مجلس الامن يناشد جميع الدول بان تحترم طبقا لقوانين الدولية حق حريه الملاحة، ويدين الاعتداءات الأخيرة على السفن التجارية الكويتية المتجهة من وإلى موانئ المملكة العربية السعودية ويطلب وقف الاعتداءات على الفور وعدم اعتراض اي سفينه متجهة من موانئ دول الخليج[٣٤].

دفعت استراتيجية حرب الناقلات الحكومة الكويتية القيام بتوجيه تهديد إلى الحكومة الإيرانية على لسان سفيرها في واشنطن الشيخ سعود ناصر الصباح (١٩٩٢-١٩٨١) قائلا "أن أي مواجهة عسكرية مع دول الخليج العربية ستحول النزاع العراقي الإيراني إلى حرب عربية إيرانية شاملة وأضاف أن مسؤولية

---

[٣٣]() عبد الرزاق خلف الطائي، ايران في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١-٢٠١٨م دارسة تحليلية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد١٩، العدد١٥/٢، ٢٠٢٢، ص٥٥.

[٣٤]() قرار مجلس الامن رقم ٥٥٢ لعام ١٩٨٤، الوثائق الرسمية لمجلس الامن الدولي، السنة التاسعة والثلاثون، في ١ حزيران ١٩٨٤.

مرور السفن في الخليج تقع على عاتق دول مجلس التعاون بالتعاون مع أشقائنا العرب عبر إحياء الدفاع العربي المشترك، ولم يستبعد إمكانية الاستعانة بالأمريكيين والدول الأوروبية[٣٥].

استمرت الاعتداءات الايرانية على الكويت، على الرغم من المساعي الدولية لوقفها، إذ ظهرت مسألة اختطاف الطائرات الكويتية بوضوح في ٥ نيسان ١٩٨٥، عندما تم اختطاف الطائرة الكويتية المتجهة إلى مدينة مشهد الإيرانية، في ٢٥ أيار ١٩٨٥، وتعرض أمير الكويت جابر الأحمد الصباح لمحاولة اغتيال في الكويت، إذ أتهمت إيران بالوقوف وراءها، مع استمرار الحرب، واصلت القوات الإيرانية هجماتها على السفن الكويتية؛ ففي ١٨ أيلول ١٩٨٦، تعرضت ناقلة النفط الكويتية "الفنطاس" لهجوم بصواريخ إيرانية، وتكررت الهجمات في ٢٢ تشرين الأول من العام نفسه بقصف ناقلة النفط الكويتية "الفيحاء" وفي ٢٨ أيار ١٩٨٧ اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية موافقتها على إعادة تسجيل ناقلات النفط الكويتية باسمها لحمايتها بعد طلب من الكويت برفع الاعلام الامريكية عن تلك الناقلات، في الأول من حزيران ١٩٨٧، صادرت البحرية الإيرانية سبعة قوارب صيد كويتية، وفي ٢٨ تموز منه، رفع العلم الأمريكي على الناقلات الكويتية التي عبرت الخليج تحت حماية الأسطول الأمريكي، فعدت إيران أن الكويت مسؤولة عن تواجد الأسطول الأمريكي، مما أدى إلى هجوم إيراني على إحدى قطع الأسطول الأمريكي بعد يومين فقط من إعلان حماية الناقلات الكويتية[٣٦].

استمرت ايران بنهجها العدواني ضد الكويت ودول الخليج العربية وباستهدافها الموانئ والملاحة في عام ١٩٨٧، واستنكر المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنعقد في جده الثامن من حزيران ١٩٨٧ الاثار الخطيرة المترتبة على هذه الحرب ومن اهمها اعاقة الملاحة الدولية في الخليج، واكدت الكويت استعدادها لبذل كافة المساعي الخيرة لوقف الحرب وتكريس القناعة المشتركة بضرورة وقف هذا النزيف الدموي الذي يلحق خسائر فادحة بالبلدين وبالأمة الإسلامية ويهدد أمن واستقرار المنطقة العام وذلك هدفا منها لتهدت وتيرة حدة الاوضاع في المنطقة[٣٧].

ظل التوتر قائماً بين الكويت وإيران طوال سنوات الحرب العراقية–الإيرانية، وازدادت العلاقات تعقيداً بسبب الهجمات الإيرانية المتكررة على المنشآت والناقلات النفطية الكويتية في أواخر تشرين الاول ١٩٨٧م، وكرد فعل على هذه الاعتداءات، طردت الحكومة الكويتية خمسة دبلوماسيين إيرانيين، بينما

---

[٣٥]() فوزية عبدالله سعيد و صلاح محمد سليم محمود، حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الايرانية واثرها على الكويت ١٩٨٤–١٩٨٦م، مجلت مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد١٣، العدد٣، جامعة بابل، العراق، ٢٠٢٣، ص٢٤٨.

[٣٦]() المعموري، المصدر السابق، ص٥١.

[٣٧]() صحيفة عكاظ السعودية ، العدد (٧٦٤٢)، ٦ حزيران ١٩٨٧، ص٤.

أصبح الأسطول الأمريكي في الخليج يعي أهمية حماية الملاحة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد النفطي، إضافة إلى ذلك، قامت الكويت بتسجيل ١١ ناقلة نفط جديدة في العام نفسه، في خطوة تهدف إلى تعزيز حماية مصالحها الاقتصادية، لكن الأزمة تفاقمت مع استمرار الدعم الكويتي السري والعلني للعراق، مما دفع إيران إلى التأكيد على أن العلاقات مع الكويت لن تتحسن ما دامت المساعدات مستمرة، وفي عام ١٩٨٨، وبعد انسحاب القوات الإيرانية من شبه جزيرة الفاو، تعرضت منشآت النفط الكويتية لاعتداءات إضافية، وأُسقطت طائرة كويتية، مما زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين[٣٨].

ان موقف الكويت من الحرب العراقية–الإيرانية وحرب الناقلات شكل تحدياً كبيراً في سياق علاقاتها مع إيران، إذ أسهم الدعم المستمر للعراق في تصعيد التوترات، مما دفع الكويت إلى تعزيز تحالفاتها مع القوى الكبرى لضمان أمنها ومصالحها في الخليج العربي.

انتهت الحرب العراقية–الإيرانية في ٨ اب ١٩٨٨، بعد ثماني سنوات من الصراع الدامي الذي خلف ملايين الضحايا وأضر بالاقتصاد والبنية التحتية للبلدين. تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة، التي رعت مفاوضات بين الطرفين، تم توقيع القرار ٥٩٨ من قبل إيران، والذي دعا إلى وقف الحرب وإعادة الأسرى، بالإضافة إلى احترام الحدود المعترف بها دولياً، وبالرغم من توقيع الاتفاق، استمر التوتر بين البلدين، إذ لم يتم التوصل إلى تسوية كاملة للمشاكل الحدودية والسياسية، لكن الحرب انتهت بشكل رسمي مع قبول الطرفين للقرار الأممي، مما أنهى واحدة من أطول الحروب في التاريخ المعاصر للمنطقة[٣٩].

---

[٣٨] **() الكواز، المصدر السابق، ص١٠.**

[٣٩] **() فرهود، المصدر السابق، ص٦.**

الخاتمة

بين عامي ١٩٦١ و١٩٨٨، شهدت العلاقات الكويتية–الإيرانية تفاعلات متقلبة تأثرت بالتحولات الإقليمية والصراعات السياسية، في بداية الستينات، كان نزاع الحدود بين الكويت والعراق هو المحور الأساسي، إذ كانت الكويت تواجه مطالبات عراقية بأراضٍ كانت قد حصلت عليها بعد الاستقلال، ورغم الحذر الإيراني تجاه هذا النزاع، لم تتدخل إيران بشكل مباشر في هذه القضية، ومع بداية السبعينات، تزايدت التوترات بين الكويت وإيران بسبب النزاع على جزر الإمارات الثلاثة، إذ أبدت إيران رغبتها في السيطرة عليها، مما دفع الكويت لدعم الموقف الإماراتي.

لكن الموقف الأكثر تأثيرًا كان قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، والتي أحدثت تحولًا كبيرا في السياسة الإيرانية وأثارت قلقا في الكويت، وخاصة من تأثيرات أفكار الثورة على الأقلية الشيعية الكويتية. ورغم محاولات الكويت لتحسين علاقاتها مع إيران بعد الثورة، إلا أن الوضع الإقليمي بدأ يزداد تعقيدًا مع اندلاع الحرب العراقية–الإيرانية في ١٩٨٠، إذ اختارت الكويت دعم العراق ماليًا وعسكريًا حرصا من توسع نفوذ إيران، وهو ما أدى إلى تدهور العلاقات بشكل كبير، خاصة بعد الهجمات الإيرانية على ناقلات النفط الكويتية في حرب الناقلات.

مع بداية عام ١٩٨٨، أصبحت العلاقات بين البلدين في حالة من الجمود المستمر، إذ كانت الكويت قد اتخذت موقفًا حذرًا وعازمة على حماية مصالحها الأمنية والاقتصادية، بينما استمرت إيران في معارضتها للمساعدات الكويتية للعراق، وفي النهاية، يمكن القول إن العلاقات الكويتية–الإيرانية بين ١٩٦١ و١٩٨٨ كانت مليئة بالتحديات، إذ تأثرت بالنزاعات الحدودية، بالثورة الإيرانية، وبالحرب العراقية–الإيرانية، مما جعلها تمر بمراحل من التوتر والتهديدات المتبادلة.

قائمة المصادر

- أحمد عبد الستار كاطع، موقف الكويت من سياسة إيران الخارجية ١٩٧٨-١٩٧٩م، مجلة الخليج العربي، المجلد٥٠، العدد٤، جامعة البصرة، العراق، ٢٠٢٢.
- الأخضر إيمان، العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٩.
- أسامة عبد الخالق عايد عمر ومحمد يوسف إبراهيم القريشي، استقلال الكويت وموقف اليابان منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد٣١، العدد١١، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، ٢٠٢٤.
- جمال زكريا قاسم، العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الخلفية التاريخية لعوامل التوتر وإمكانات الوفاق، ندوة نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران – المستجدات الدولية والإقليمية ومتطلبات التغيير، جامعة الكويت، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٩٩.
- حسين عبد الحسين عباس وحسين فالح جياد، إيران والكويت موجز العلاقات السياسية، دار الفرات للثقافة والإعلام، (العراق، ٢٠٢٤).
- راشد مزيد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطورها، مركز البحوث والدراسات الكويتية، (الكويت، ٢٠٠٣).
- رماح سعد مرهون المعموري، موقف إيران من الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠-١٩٩١، مركز الرافدين للحوار، (لبنان، ٢٠٢١).
- سعد مجبل فلاح، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢١م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ٢٠١٣.
- صحيفة عكاظ السعودية، العدد (٧٦٤٢)، ٦ حزيران ١٩٨٧.
- عاصم زغير عوده وآراء جميل، المعارضة الكويتية وموقفها من الانسحاب البريطاني والثورة الإسلامية في إيران، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد٢٩، العدد١٢٢، كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٢٣.
- عبد الرزاق خلف الطائي، إيران في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٩٨١-٢٠١٨م: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، المجلد١٩، العدد٢/١٥، ٢٠٢٢.

– عبد مالك خلف، الاحتلال الإيراني للجزر العربية في الخليج: دراسة في تاريخ العلاقات العربية الإيرانية ١٨٨٧ – ١٩٧١م، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلة١٤، العدد٥٥، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، ١٩٨٨.
– عبدالرضا علي أسيري، العلاقات الكويتية – الإيرانية: الطموح والعقبات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد٣٤، العدد١٢٩، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت، ٢٠٠٨.
– عبدالكريم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية الإيرانية وأثرها في دول الخليج العربي، مكتبة العبيكان، (الرياض،٢٠٠٤).
– عبدالله بن سراج عمر، المساعي الإيرانية لفتح قنصلية في الكويت، مجلة وقائع تاريخية، العدد٣، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات التاريخية، مصر، ٢٠٠٥.
– علي عبد الحسن عبدالله، أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار مؤسسة رسلان، (دمشق،٢٠١١).
– علي عبدالرحمن الكندري، موقف جمهورية إيران من أزمة احتلال العراق للكويت ١٩٩١ – ١٩٩٠ : سياسة الحياد الإيجابي، حوليات آداب عين شمس، عدد٤٤، جامعة عين شمس، كلية الآداب، مصر.
– فوزية عبدالله سعيد وصلاح محمد سليم محمود، حرب الناقلات خلال الحرب العراقية الإيرانية وأثرها على الكويت ١٩٨٤–١٩٨٦م، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد١٣، العدد٣، جامعة بابل، العراق، ٢٠٢٣.
– قحطان أحمد فرهود، العلاقات الكويتية الإيرانية ١٩٦١–١٩٩٠م دراسة تاريخية، مجلة الفتح، المجلد٤، العدد٣٦، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالى، العراق، ٢٠٠٨.
– قرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢ لعام ١٩٨٤، الوثائق الرسمية لمجلس الأمن الدولي، السنة التاسعة والثلاثون، في ١ حزيران ١٩٨٤.
– قناة الكويت الفضائية، برنامج لقاء خاص، تقديم صباح زنكنه ومحمد علي أذرشيب، العلاقات الكويتية الإيرانية والتواصل الثقافي، ١٠ أيار ٢٠١٢.
– محمد سالم الكواز، العلاقات الكويتية الإيرانية ١٩٧٩–١٩٩١م، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد٧، العدد٣، جامعة كركوك، العراق، ٢٠١٢.
– مسلم هادي عبدالله العسكري، الموقف الإيراني من مطالبات العراق بالكويت ١٩٦١–١٩٦٣م، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، المجلد٤، العدد١٤، جامعة مصطفى الأمين، العراق، ٢٠٢٤.

– مسلم هادي عبدالله، موقف الكويت من الاحتلال الإيراني لجزر الإمارات العربية الثلاث "أبو موسى – طنب الكبرى – طنب الصغرى": دراسة تاريخية، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد٢، عدد١٢، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، فلسطين، ٢٠٢٢.
– مهدي حامد أحمد، العلاقات الكويتية في عهد صباح السالم إيران– الولايات المتحدة الأمريكية– بريطانيا نموذجا ١٩٦٥–١٩٧٧م، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، العدد٥، جامعة الإمام المهدي، السودان، ٢٠١٥.
– ناديا كريمي، كيف انتصرت ثورة ١٩٧٩ التي خلقت نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، موسوعة رصيف٢٢، حزيران ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://raseef22.net/article